أثر جائحة كورونا على الاداء المـــالي للمصارف التجارية: دراســـة تطبيقية على عينة من المصارف العربية

The Impact of the Corona Pandemic on the Financial Performance of Commercial Banks: An Applied Study on A Sample of Arab Banks

فـــؤاد محمد عبدالله الخزرجي

مديرية تربية محافظة صلاح الدين، وزارة التربية العراقية (العراق)، Alkhzrjyfwad8@gmail.com

الاستلام: 2021/10/01 القبول: 2021/12/04 النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر جائحة كورونا على الاداء المالي للمصارف التجارية العربية، وفي سبيل تحقيق الهـــدف اعلاه توصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي قوى لجائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف التجاريـــة العربيـــة محـــل الدراسة، أدى إلى تراجع صافي الأرباح المجمعة بالعام الماضي 2020 مقارنة بالعام السابق له 2019 على المستوى العام. وقد اوصت الدراسة بضرورة ان تتبع المصارف العربية سياسة تحوطية لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد تتعـــرض لهـــا حتى لا تتعرض لخسائر ومشاكل مالية كما تعرضت له خلال هذه الجائحة، كما اشادت الدراسة بالإجراءات والسياسات النقدية التي اتبعتها المصارف المركزية العربية في دعمها للمصارف التجارية مما ساعد كثيرا في مواجهة الجائحة واثارها الســـلبية وخروج المصارف منها بأقل الخسائر.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية ، جائحة كورونا.

Abstract:

:The study aimed to identify the impact of the Corona pandemic on the financial performance of Arab commercial banks. His 2019 at the general level. The study recommended that Arab banks should follow a precautionary policy to face future risks that they may be exposed to so as not to be exposed to financial losses and problems as they were exposed to during this pandemic, The study also praised the monetary procedures and policies followed by the Arab central banks in their support for commercial banks, which helped a lot in facing the pandemic and its negative effects and leaving banks out of it with minimal losses.

Keywords: commercial banks, Corona pandemic.

1. مقدمة:

تتفاقم الأزمة التي تسببت بها جائحة كورونا يوماً بعد آخر، ويبدو أن انعكاساتها تجاوزت الأزمة الصحية لتدخل على الاقتصاد بطريقة لا تقل ضراوة عن تأثيرها على القطاع الصحي، حيث بدأت بوادر الأزمة واضحة في كثير من القطاعات وعلى المستوى العالمي, ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي العربي والذي هو محل دراستنا. اذ يُعد هذا القطاع من اهم القطاعات التي تكون مجتمعة النظام المالي من خلال ما

تشكله موجودات هذا القطاع في العديد من الدول العربية بما نسبته 85% من موجودات النظام المالي العربي, اضافة لذلك يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم اذا ما تمت مقارنته بالناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع في نهاية 2019 ما يقارب 3.6 ترليون دولار وبهذا يشكل ما نسبته 142% منه.

وفي ضوء ذلك بدأ العديد من الباحثين والمهتمين في هذا الشأن بدراسة وتحديد ما يمكن ان تخلفه هذه الجائحة من آثار على هذا القطاع الحيوي والمهم بالنسبة للأقتصاديات العربية والتي تُعد في الاساس من الاقتصاديات الناشئة، وهذا ما يوجب الاهتمام بها بشكل واسع لأن هذه الاقتصاديات هي في طور البناء ويجب المحافظة عليها لتأثرها بشكل كبير في اية ازمة تواجهها.

2. مشكلة البحث:

من المعلوم إن النمو الاقتصادي الضعيف بالطلب على الائتمان، وتقلبات سوق رأس المال ستردع نشاط الإصدار والادراج وستؤثر عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة بالسلب في قدرة الشركات على سداد الديون، وبالتالي إضعاف جودة أصول المصارف، كما أن خفض الفائدة في عديد من الاقتصادات سيضعف الربحية، وتلك معالم مشتركة في الاقتصاد العالمي وليس في الاقتصاد العربي فقط في المرحلة المقبلة، مهما كانت قوة النظام المصرفي لديه. وبناءً على ما تم استعراضه يمكن صياغة المشكلة بالسؤال البحثي الآتي:

- **ماهو اثر جائحة كورونا على الاداء المصرفي للمصارف التجارية العربية؟**

3. أهمية الدراسة:

تأتي اهمية الدراسة من اهمية القطاع المصرفي في الدول العربية بما يمثله من دور حيوي ومهم متمثل في رفد الاقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإن تأثر هذا القطاع بجائحة كورونا وانعكاساتها السلبية عليه هي محمور مهم وجدير بأن يتم الاهتمام به ودراسته لما له من انعكاسات سلبيه على الاقتصاديات العربية. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذه الدراسة. كما ان اهميته تأتي من منطلق ان هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تتناول ما يمكن ان تخلفه هذه الجائحة على القطاعات المختلفة للأقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد العربي، وبذلك يمكن اعتبارها بأنها اضافه علمية للأدبيات التي تناولت هذا الموضوع والتي ركزت على قطاعات اخرى غير القطاع المصرفي الذي نسعى لدراسته.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق العديد من الاهداف يمكن اجمالها بالآتي:

1- الوقوف على ماهية جائحة كورونا من خلال تناولها بما يحقق الغاية من البحث.

2- تحديد مدى تأثر الاداء المالي للقطاع المصرفي العربي بجائحة كورونا.

3- الوقوف على ماهية الازمات بشكل عام.

5. فرضية الدراسة:

بُني البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على المصارف التجارية العربية عينة الدراسة.

6. حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة الى قسمين هما حدود زمانية ومكانية، اذ سيتناول البحث متغيرات الدراسة في حدود الاهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها، ولن يتم التطرق للمصارف محل الدراسة إلا في حدود معينة، ولفترة زمنية معينه سيتم تحديدها من خلال البيانات التي سيتم الوصول إليها.

7. الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات العلاقة بين جائحة كورونا وبين الاقتصاديات العالمية وكالآتي:

1.7 دراسة (الخزرجي واخرون، 2020)

هدفت الدراسة الى تحديد ماهية وباء كورونا وقياس الاثار الاقتصادية والمالية التي سببها انتشار الوباء على قطاعي الطيران والسياحة في الاقتصاديات الناشئة. واستخدم الباحثون المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة التطبيقية ولإثبات صحة الفرضية التي بُني عليها البحث تم الاعتماد على البيانات الصادرة من منظمة الطيران العالمية واتحاد السياحة العالمي. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها، وجود تأثير معنوي سلبي للآثار الاقتصادية والمالية لوباء كورونا على الاقتصاديات الناشئة وان قدرة منظمات الاعمال على تجاوز الاثار تعتمد على مجموعة من العوامل أهمها قدرتها على تخفيض التكاليف. وأوصت الدراسة إلى ضرورة دراسة الآثار بشكل اوسع وعلى جميع القطاعات لما له من اهمية في مواجهة هكذا ازمات مستقبلا، وكذلك ضرورة تأجيل استحصال الضرائب المستحقة على قطاعي الدراسة وهما الطيران والسياحة حتى يمكن للشركات العاملة فيهما من اعادة بناء هيكليتهما المالية من جديد والتعافي من الاثار التي سببتها هذه الجائحة.

2.7 دراسة (سلمان وعبدالله، 2020)

هدفت الدراسة بشكل اساسي الى تحديد الاثار التي يمكن ان تخلفها جائحة كورونا على المجتمع العراقي اقتصادياً وصحياً من خلال مناقشة المشكلة البحثية الآتية، مدى تأثير جائحة كورونا على العراق اقتصاديا وصحيا، وفي سبيل تحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها، ان لجائحة كورونا اثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العراقي وذلك بسبب انخفاض ايرادات النفطية وتوقف قطاع السياحة وما يرتبط به من شركات سياحية وفنادق، بالإضافة الى تعرض العاملين في القطاع الخاص والاعمال الحرة الى ازمات مالية بسبب الحضر الصحي المفروض وعدم تمكنهم من مزاولة اعمالهم. وقد اوصت الدراسة الى ضرورة وضع آلية عمل مستقبلية لمواجهة الاثار التي تتسبب بها هكذا ازمات سواء كانت اثار اقتصادية او صحية.

3.7 دراسة (Fernandes, 2020)

تناولت هذه الدراسة الاثار التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وفي سبيل تحقيق الهدف الذي سعت الدراسة الى تحقيقه فقد اعتمد الباحث على مجموعة من البيانات واستخد المنهج التحليلي للوصول الى النتائج، وقد توصلت الدراسة الى ان جائجة كورونا كان لها اثر كبير على الاقتصاديات العالمية اذ بينت الدراسة الى ان الاثر الاقتصادي يتراوح بين 3.5 إلى 6٪ وذلك بحسب اقتصاد كل دولة وهذه النسبة تعبر عن الاثر من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد, بالاضافة الى ان الخلل في سلسلة التوريد وكذلك الانخفاض الحاد في التجارة العالمية يمارس المزيد من الضغوط على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، وان كل شهر يمر على الازمة دون ايجاد حلول ستكلف الاقتصاد العالمي خسائر تقدر ما بين 2.5 – 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. واوصت الدراسة الى تضافر الجهود من اجل دعم القطاعات الضعيفة والمتمثلة بالعمال واصحاب المهن الصغيرة لما للأزمة من تأثير كبير وواضح عليهم.

4.7 دراسة (Nicola & other,2020)

هدفت الدراسة الى تبيان الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاديات العالمية، وقد ركزت الدراسة على الجوانب الفردية للاقتصاد العالمي، مع التركيز على القطاعات الأولية التي تشمل الصناعات المشاركة في استخراج المواد الخام، والقطاعات الثانوية المشاركة في إنتاج المنتجات النهائية وقطاعات تقديم الخدمات. وقد توصلت الدراسة الى ان القطاعات التي تمت دراستها قد تضررت بشكل كبير

وذلك بحسب كل قطاع، ومنها قطاع التغذية اذ تعرض هذا القطاع الى ضغط شديد نتيجة الشراء المفرط والتخزين بكميات كبيرة وكذلك الحالى على قطاع السياحة اذ تضرر بشكل كبير بالاضافة الى ان القطاعات الاخرى كان لها نصيب كبير في الضرر. واوصت الى ضرورة التخطيط على المدى المتوسط والطويل لإعادة التوازن وتنشيط الاقتصاد بعد هذه الأزمة، ووضع خطة تنمية اجتماعية واقتصادية واسعة تشمل جميع القطاعات ونظامًا بيئيًا يشجع ريادة الأعمال حتى يتمكنالجميع من النهوض اقتصاديا مرة اخرى.

5.7 دراسة (Açikgöz & Günay, 2020)

هدفت الدراسة إلى مناقشة ردود الفعل الأولى المحتملة للتأثيرات الاقتصادية العالمية قصيرة وطويلة المدى للوباء على القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تقييم تكاليفها وفقًا للبيانات المعلنة لكل من العالم وتركيا، وطرح سيناريوهات اقتصادية وسياسية محتملة لعالم ما بعد الجائحة. واعتمد الباحثان على مراجعة التقارير والمناقشات الحالية حول العواقب الاقتصادية للأزمة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها، ان للوباء آثار سلبية خطيرة على الموظفين والعملاء وسلاسل التوريد والأسواق المالية وهذا ما سيؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي. واوصت الدراسة الى ضرورة ان تطور الحكومات استراتيجيات جديدة لتعديل النظام العالمي الجديد دون تأخير كبير وذلك لأن يستغرق الاقتصاد العالمي سيأخذ وقتآ طويلآ لتجاوز الاثار التي ستخلفها هذه الجائحة.

8. التعليق على الدراسات السابقة

يتبين لنا من الدراسات السابقة انها تركز في بحثها في الاسواق المحلية دوان ان تأخذ الاثار التي يمكن ان تخلفها جائحة كورونا على الاقتصاديات العربية او الناشئة او النامية او العالمية.

وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها في انها تُعد امتداد لهذه الدراسات وانها تتناول قطاع حيوي ومهم لم تتطرق له اي من الدراسات السابقة على حد علم الباحث الا وهو القطاع المصرفي العربي.

الاطار النظري

المحور الاول: ماهية جائحة كورونا

1. تمهيد

منذ اواخر عام 2019 ظهرت ازمة عالمية غير مسبوقة وغير متوقعة الحدوث على الاقل لكثير من الناس, ألقت بظلالها على التوازن الدولي والتعاون فيما بين الدول وهذه الازمة هي "ظهور جائحة كورونا او ما يطلق عليه علميى مصطلح كوفيد – 19" وكان مصدر هذه الجائحة هي جمهورية الصين الشعبية وما لبث

ان انتشر وبشكل كبير حتى وصل وبشكل كبير الى أغلب دول العالم مما أثر على جميع الاقتصاديات العالمية بقطاعاتها المختلفة.

2. فايروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) مصدره وطبيعته

لقد بدأ الفيروس بالانتشار وبشكل سريع من مدينة ووهان الصينية الى اغلب دول العالم ليصل في غضون اسابيع قليلة الى اكثر من 130 دولة مما سبب حالة من التخبط والانهيار في بعض القطاعات او تأثرها بشكل كبير.**(عبدو، 2021، 390)**

اما طبيعة الفيروس فهو من الفيروسات التاجية والتي تصيب بشكل اساسي الجهاز التنفسي للأنسان وكذلك الحيوان على حد سواء، وقد جاءت تسميته بكلمة جائحة بسبب انتشاره السريع عالمياً وعدم امكانية السيطرة عليه خلال فترة قصيرة وانما يحتاج الامر الى جهد وتعاون وعمل لفترة طويلة. وقد شكلت هذه الجائحة خطراً على انحاء العالم حتى اصاب اكثر من 130 دولة في وقت سريع، من الصين أولا مروراً بأوروبا وامريكا وغيرها من الدول الاخرى. **(العنزي، 2020، 472)**

المحور الثاني: اثر جائحة كورونا على اداء المالي للمصارف التجارية العربية

1. تمهيد

ما زالت الازمة التي خلفتها وانتجتها جائحة كورونا تتفاقم يوماً بعد آخر، وعلى ما يبدو فأن انعكاساتها تجاوزت الأزمة الصحية لتأخذ طريقها في تأثيرها على الاقتصاد العالمي بطريقة لا تقل ضراوة عن الاثار التي خلفتها على القطاع الصحي على مستوى العالم، اذ بدأت بوادر الأزمة واضحة على مستوى العالم، ولم يقتصر تأثيرها على جانب معين او محدود من الاقتصاد العالمي، وانما انعكست على جميع المصالح الاقتصادية وعلى جميع الأصعدة وتحديداً القطاع الخاص والأفراد، وهذا ما ينذر بإشكالية إضافية قد تواجه المجتمعات والاقتصاديات العالمية في الفترة القليلة المقبلة.

2. اثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

بينت دراسة **(Asare, 2021، 34-32)** لقد أدى ظهور جائحة كورونا إلى توقف الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بسبب فرض التجوال الذي فرضته دول العالم للحد من انتشار المرض مما ادى الى إلحاق اقتصاديات هذه البلدان خسائر تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

وعلى الرغم من عدم وجود طريقة لإثبات التداعيات والخسائر الاقتصادية لجائحة كورونا COVID-19 ، إلا أن هناك إجماعًا بين الاقتصاديين على أن آثار السلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي قدرت التوقعات

الأولية ان هذه الجائحة تسببت في خفض النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 من حوالي 3.0٪. إلى 2.4٪. اذ كان من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 86.6 تريليون دولار.

فالنمو الاقتصادي الضعيف من طبيعته سيضعف الطلب على الائتمان، وان التقلبات التي يشهدها سوق رأس المال ستردع نشاط الإصدار والادراج مما يؤثر على عمليات الإغلاق بالضافة الى عدم قدرة الشركات على سداد الديون، وهذا ما يؤدي الى إضعاف جودة أصول المصارف، كما أن قيام الجهات ذات العلاقة في العديد من الاقتصاديات بخفض الفائدة سيضعف الربحية، وهذه امور ومعالم يتشارك بها الاقتصاد العالمي في المرحلة المقبلة، مهما كانت قوة النظام البنكي لديه، وفي سبيل مواجهة هذا الوضع فإن النظام البنكي عليه ان يستند ويعتمد على المصارف المركزية لضمان توافر السيولة التي تحتاجها هذه المصارف للتعامل مع التحديات التي تواجهها بسبب ازمة جائحة كورونا وما تخلفه من مشكلات على القطاع المصرفي خلال الفترة قصيرة الامد والتي يتوقع انها تنتقل الى فترة طويلة الامد.

وذكر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) ان الخسائر المتوقعة لقطاع الطيران ستبلغ ما يفوق 113 مليار دولار أمريكي إذا لم يتم احتواء جائحة COVID-19 خلال عام 2021، اما صندوق النقد الدولي فقد صرح في مارس / آذار 2020 أنه يتوقع ركودًا عالميًا سيكون على الأقل اسوء من الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاديات العالمية في عامي 2007–2008، اذ أن العوامل غير المالية والعوامل غير الاقتصادية يمكن أن يؤديان الى انهيار مالي واقتصادي بطرق غير مسبوقة.**(Ozili, 2020, 2-4)**

اما فيما يخص التداعيات الاقتصادية للجائحة في معظم الاقتصاديات الناشئة والنامية ومنها الاقتصاديات العربية فمن المرجح أن تكون أسوأ بكثير مما حدث في الصين أو أوروبا أو الولايات المتحدة. فهذه الجائحة تسببت في حدوث تكاليف بشرية عالية ومتزايدة في جميع أنحاء العالم، وحتى تدابير الحماية الصحية وغيرها اللازمة لتجاوز هذه الازمة فإنها اثرت بشدة على النشاط الاقتصادي في البلدان العربية وغيرها.**(Mishra, 2020, 2)**

3. تدابير المصارف المركزية العربية لمواجهة اثار جائحة كورونا

لقد انصبت اهتمامات المصارف المركزية العربية على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية وذلك بعد تفشي فيروس كورونا المستجد (Covid – 19) في العالم، بغية تخفيف أثر هذه الجائحة على المصارف من جهة وعلى عملائها من جهة أخرى، حيث اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية والاستعدادات الطارئة في المجالات المالية والمصرفية والنقدية لتخفيف آثر هذه الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية

والأسواق المالية، ومن بين هذه الإجراءات الموافقة على إعادة هيكلة أو تأجيل التمويل المقدم إلى العملاء دون رسوم إضافية، بالاضافة الى تقديم التمويل الضروري لعملاء القطاع الخاص الذين فقدوا وظائفهم. كما لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الى خفض اسعار الفائدة النقدية في آن واحد حيث ان كل جولات الخفض تمت خلال شهر مارس من عام 2020 وبنسب متقاربة من بعضها البعض، وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام 2019 بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية.

من جانب اخر اتخذت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة). كما قدمت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من المزايا للمصارف التجارية من اجل تخفيف اثار انتشار الفيروس على عملائها. وبهذا فقد لعبت السياسة النقدية دورآ كبيرآ في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كورونا في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت اوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الاسواق.

4. اساليب مواجهة تداعيات جائحة كورونا على النظام المصرفي

يمكن ان يتم مواجهة التداعيات التي احدثتها جائحة كورونا على النظام المصرفي العربي وما يمكن ان تحدثه مستقبلا من خلال:

1. الثبات على القواعد المعمول بها منعآ للأرتباك في العمل.
2. التأكيد على استخدام الهوامش الوقائية كأستخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية في دعم القروض الممنوحة.
3. تشجيع تعديل القروض من خلال اعادة جدولة القروض للأكثر تضررآ سواء كانوا افراد او قطاعات كالسياحة مثلآ.
4. عدم إخفاء الخسائر، لتجنب ما حدث في ازمة عام 2008.

5. إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم كالتدابير الموجهة الى المقترضين بالاضافة الى ضمانات الائتمان والاعفاءات الخاصة بالسداد المؤقت.
6. تعزيز التواصل ما بين المصارف من جهة وما بين المراقبين والجهات الرقابية ذات العلاقة من جهة اخرى من اجل تقييم السلامة المالية.
7. التنسيق عبر الحدود، بحيث يجب ان يكون على مستوى عالمي وذلك لأن الاعمال المصرفية ذات طبيعة عالمية.

5. اثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي العربي

ان جائحة كورونا (كوفيد – 19) منذ ظهورها في نهاية عام 2019 في مدينة ووهان الصينية، ما زالت تُلقي بأثارها على جميع القطاعات العالمية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية وحتى السياسية منها، مما خلفت تداعيات كان لها الاثر على هذه القطاعات سالفة الذكر، وكغيرها من الدول فقد سعت العديد من الدول العربية لمواجهة الاثار السلبية لهذه الجائحة حيث تأثرت الاقتصاديات العربية الى العديد من الضربات التي كان لها الاثر المباشر عليها ومن هذه القطاعات قطاع المال والمتمثل بالقطاع المصرفي العربي. **(تلجي، 2020، 5)**

لقد واجه قطاع الخدمات المالية تحديات على جبهات متعددة وذلك منذ اللحظات الأولى لتفشي الفيروس وانتشاره على مستوى العالم، فخفضت المصارف كغيرها من القطاعات ساعات العمل، حتى انها في كثير من الحالات اصبحت غير قادرة إلا على تقديم خدمات محدودة للغاية لعدد من العملاء نتيجة لقواعد التباعد الاجتماعي، ما أضفى في نهاية المطاف المزيد من الضغوط على الخدمات الهاتفية والمصرفية عبر الإنترنت وهذه مما هي إلا مشكلات صغيرة، أما المشكلات الأكبر فتكمن في عجز عديد من العملاء عن سداد ما عليهم من مستحقات مالية وقروض, بالاضافة الى أقساط بنكية شهرية في ظل التوقف الراهن في عديد من القطاعات المنتجة، وتراجع حركة التجارة المحلية والدولية.

وعموماً فإن التراجع في ربحية غالبية المصارف العربية خلال العام 2020 هو من اكثر الاثار التي تسببت بها جائحة كورونا، وذلك بسبب تأجيل استحقاقات القروض والارتفاع المتوقع في معدلات التعثر لدى عملاء المصارف.

وسيقوم الباحث بتوضيح وتبيان اثر الجائحة على المصارف العربية من خلال الدراسة التطبيقية على مجموعة من المصارف العربية والتي توافرت عليها بيانات تخص ارباحها بالإجمالي لعامي 2019 و2020.

الدراسة التطبيقية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة المستهدف في كافة المصارف والمصارف العربية، وقد اقتصرت الدراسة على عينة من هذه المصارف وتشمل مجموعة المصارف القطرية، المصارف البحرينية، المصارف السعودية، المصارف المصرية، المصارف العمانية، المصارف المغربية، المصارف الإماراتية، المصارف الكويتية، والمصارف الأردنية، وقد يرجع ذلك للعديد من الأسباب لعل أهمها تماثل النتائج الخاصة بالبيانات المالية لهذه الدول في عدة مصادر ومواقع رسمية منشورة على الإنترنت، لذا يمكن اعتبار أن هذه العينة تنطوي تحت فئة العينات الغرضية.

ثانياً: أساليب التحليل الإحصائي:

قام الباحث باستخدام الأساليب أو الاختبارات الإحصائية التالية:

- التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive Statistics) والذي يتضمن الوسط الحسابي (Mean): الذي يستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة متوسط صافي الأرباح المجمعة للمصارف محل الدراسة والبيانات ذات الصلة, والانحراف المعياري (Std. Deviation: الذي يتم استخدامه لقياس مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي.
- اختبار (T- Test) للكشف عن الفروق أو الاختلافات بين المتوسط الحسابي لصافي الأرباح المجمعة للمصارف محل الدراسة والبيانات ذات الصلة عن المتوسط العام خلال الفترة من (2019-2020)، ومن ثم الوقوف على المؤشرات المشتركة فيما بينها والتي قد ترجع إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد " كوفيد -19" وما ارتبط به من تدابير.

أولاً: التحليل الوصفي للبيانات:

قام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات المنشورة عن أرباح المصارف والمصارف العربية للعامين (2019- 2020) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Ver. 24) وذلك بهدف التعرف على قيم

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توضح خصائص المتغيرات محل الدراسة، وكانت النتائج كما هو موضح فيما يلي:

1) فيما يخص المصارف القطرية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (1)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف القطرية لعامي 2019 – 2020 (مليار ريال)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24,31	21,3	3,01	12,4%	**انخفاض**	22,81	2,128

يتضح من الجدول رقم (1) السابق أن أرباح المصارف المدرجة ببورصة قطر تراجعت من 24,31 مليار ريال في عام 2019 إلى 21,3 مليار ريال في العام الماضي 2020، وبقيمة تراجع تقدر بنحو 3,01 مليار ريال، وبنسبة بلغت 12,4%, كما بلغ المتوسط الحسابي (22,81) بانحراف معياري (2,128) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة نسبياً.

2) فيما يخص المصارف البحرينية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (2)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف البحرينية لعامي 2019 – 2020 (مليون دينار)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
378,1	**293,1**	**85**	**22,5%**	**انخفاض**	**335,60**	**60,10**

يتضح من الجدول السابق رقم (2) تراجع أرباح 7 من المصارف التجارية المدرجة في بورصة البحرين بنسبة 22,5% ، حيث قدرت قيمة التراجع بنحو 85 مليون دينار، لتصل إلى 293,1 مليون دينار خلال فترة السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنةً بـــ 378,1 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام 2019، كما بلغ المتوسط الحسابي (335,60) بانحراف معياري (60,10) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة للغاية.

3) فيما يخص المصارف السعودية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (3)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف السعودية لعامي 2019 – 2020 (مليار ريال)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
45,04	**34,73**	**10,31**	**22,9%**	**انخفاض**	**39,89**	**7,29**

ويتضح من الجدول رقم (3) السابق أن صافي أرباح 11 بنكاً مدرجاً بلغ 34,73 مليار ريال بعد الزكاة والضريبة في عام 2020، مقابل 45,04 مليار ريال في عام 2019، محققاً انخفاض في صافي الأرباح بنسبة 22,9% خلال عام 2020، وبتراجع قيمته 10,31 مليار ريال عن أرباح عام 2019، كما بلغ المتوسط الحسابي (39,89) بانحراف معياري (7,29) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة نسبياً.

4) فيما يخص المصارف المصرية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (4)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف المصرية لعامي 2019 – 2020 (مليار جنيه)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
83,18	**58,9**	**24,28**	**29%**	**انخفاض**	**71,04**	**17,17**

ويتضح من الجدول رقم (4) السابق أن صافى أرباح المصارف المصرية شهد تراجعاً بنسبة 29% خلال عام 2020، ليسجل 58,9 مليار جنيه خلال العام الماضى 2020، مقارنة بـــ83,18 مليار جنيه خلال عام 2019، مما يعنى تراجع أرباح المصارف بقيمة 24,28 مليار جنيه، كما بلغ المتوسط الحسابي (71,04) بانحراف معياري (17,17) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة نسبياً.

5) فيما يخص المصارف العمانية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (5)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف العمانية لعامي 2019 – 2020 (مليون ريال)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
404,67	**273,1**	**131,57**	**32,5%**	**انخفاض**	**338,89**	**93,03**

يتبين من الجدول السابق رقم (5) تراجع أرباح المصارف العُمانية إلى الثلث تقريباً في عام 2020، حيث يتضح من البيانات المالية للمصارف العُمانية المدرجة ببورصة مسقط، انخفاض صافي الأرباح خلال عام 2020 بنسبة 32,5 % قياساً مع العام السابق له، فاستناداً لتلك البيانات بلغت أرباح المصارف العمانية

273,1 مليون ريال بالعام الماضي 2020، مقابل 404,67 مليون ريال في عام 2019، مما يعنى تراجع أرباح المصارف بقيمة 131,57 مليون ريال، كما بلغ المتوسط الحسابي (338,89) بانحراف معياري (93,03) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة جداً.

6) فيما يخص المصارف المغربية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (6)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف المغربية لعامي 2019 – 2020 (مليار درهم)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12	**6,8**	**5,2**	**43,3%**	**انخفاض**	**9,40**	**3,68**

ويتضح من الجدول رقم (6) السابق أن النتيجة الصافية المجمعة لأرباح المصارف المغربية بنهاية السنة المالية 2020 انخفضت بحوالي 43,3 %, حيث تراجعت من 12 مليار درهم في عام 2019 إلى 6,8 مليار درهم في العام الماضي 2020، وبقيمة تراجع تقدر بنحو 5,2 مليار درهم، كما بلغ المتوسط الحسابي (9,40) بانحراف معياري (3,68) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة نسبياً.

7) فيما يخص المصارف الإماراتية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (7)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف الإماراتية لعامي 2019 – 2020 (مليار درهم)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
45,2	**25,3**	**19,9**	**44,03%**	**انخفاض**	**35,25**	**14,07**

ويتضح من الجدول رقم (7) السابق تراجع أرباح المصارف الإماراتية بنهاية السنة المالية 2020 بقيمة تقدر بنحو 19,9 مليار درهم، حيث انخفضت من 45,2 مليار درهم في عام 2019 إلى 25,3 مليار درهم في نهاية العام الماضي 2020، أي انخفضت بحوالي 44 % تقريباً، كما بلغ المتوسط الحسابي (35,25) بانحراف معياري (14,07) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة نسبياً.

8) فيما يخص المصارف الكويتية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (8)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف الكويتية لعامي 2019 – 2020 (مليون دينار)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
493,61	**219,12**	**274,49**	**55,6%**	**انخفاض**	**356,37**	**194,09**

ويتضح من الجدول رقم (8) السابق أن البيانات المالية أظهرت تراجع أرباح 10 بنوك مُدرجة ببورصة الكويت بنسبة 55,6% في العام الماضي2020 مقارنة بعام 2019, حيث بلغت أرباح المصارف 219,12 مليون دينار بنهاية العام الماضي 2020، مقابل أرباح تقدر بنحو 493,61 مليون دينار للفترة المماثلة بعام 2019، كما بلغ المتوسط الحسابي (356,37) بانحراف معياري (194,09) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة جداً.

9) فيما يخص المصارف الأردنية، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

جدول رقم (9)

صافي الأرباح المجمعة للمصارف الأردنية لعامي 2019 – 2020 (مليون دينار)

2019	2020	قيمة التراجع	نسبة التراجع	اتجاه التراجع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
808,09	**270,5**	**537,59**	**66,53%**	**انخفاض**	**539,30**	**380,13**

ويتضح من الجدول رقم (9) السابق أن أرباح المصارف المدرجة ببورصة عمّان، وعددها 15 بنكاً تراجعت من 808,09 مليون دينار في عام 2019 إلى 270,5 مليون دينار في العام الماضي 2020، وبقيمة تراجع تقدر بنحو 537,59 مليون دينار، وبنسبة بلغت 66,53%, كما بلغ المتوسط الحسابي (539,30) بانحراف معياري (380,13) يعكس تذبذب صافي الأرباح بدرجة مرتفعة جداً.

ومن النتائج السابقة يتضح أن المصارف شأنها شأن جميع المؤسسات الاقتصادية دفعت ثمن جائحة كورونا من أرباحها فى عام 2020، حيث تراجعت ربحية المصارف لتعكس الأوضاع الاستثنائية التي تهيمن على الأسواق جراء تداعيات تفشي وباء كورونا «كوفيد- 19» غير المسبوقة عالمياً، حيث أدى الحظر الجزئي وفرض الإغلاق العام إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي والذي انعكس بدوره على الأداء المالي للمصارف والمصارف العالمية.

حيث يرجع تراجع ربحية المصارف للعديد من الأسباب لعل من أهمها ارتفاع متطلبات المخصصات الاحتياطية بالقطاع المصرفي, بفعل تدابير التيسير النقدي والخطوات المماثلة التي تبنتها المصارف

المركزية، والذي انعكس في تباطؤ الدورة الإقتصادية وضعف مناخ الأعمال بشكل عام ومن ثم إنخفاض دخل الفوائد وتراجع الإيرادات المتحصلة من الرسوم والعمولات المصرفية.

ثانياً: نتائج اختبار الفروض:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الأداء المالي للمصارف محل الدراسة.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (ت)

مجموعة المصارف	قيمة إحصائية الاختبار (ت)	المعنوية	الدلالة
المصارف القطرية	15,153	0,042	معنوية
المصارف البحرينية	7,896	0,080	غير معنوية
المصارف السعودية	7,737	0,082	غير معنوية
المصارف المصرية	5,852	0,108	غير معنوية
المصارف العمانية	5,151	0,122	غير معنوية
المصارف المغربية	3,615	0,172	غير معنوية
المصارف الإماراتية	3,543	0,175	غير معنوية
المصارف الكويتية	2,597	0,234	غير معنوية
المصارف الأردنية	2,006	0,294	غير معنوية

يتضح من الجدول رقم (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الأداء المالي للمصارف محل الدراسة عن المتوسط العام لصافي أرباح المصارف المجمعة خلال الفترتين (2019- 2020)، وذلك فيما عدا ما يخص مجموعة المصارف القطرية حيث تبين وجود اختلاف معنوي عند مستوى أقل من 0,05 لصافي أرباحها عن العاميين (2019- 2020) عن المتوسط العام لصافي أرباح المصارف خلال ذات الفترة، وقد يرجع ذلك إلى إقرار مجموعة من الإجراءات الاستباقية المرنة والتي كان لها دور مهم في إنعاش صمود الاقتصاد القطري ومن ثم العائدات المتحصلة منه، ولعل من بينها توفير مصرف قطر المركزي سيولة إضافية للمصارف العاملة بالدولة، واستمراره في دعم سيولة المصارف المحلية حسب

الحاجة، كما قامت الصناديق الحكومية بزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليارات ريال, فضلاً عن تطوير التشريعات الاقتصادية ومنها تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، والذي يتيح لغير القطريين الاستثمار في جميع القطاعات، بما فيها المصارف وشركات التأمين، والذي ساهم بدوره في توفير السيولة اللازمة.

الاستنتاجات

يمكن ايجاز النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الآتي:

1. تسببت الجائحة في حدوث تكاليف بشرية عالية ومتزايدة في جميع أنحاء العالم، وحتى تدابير الحماية الصحية وغيرها اللازمة لتجاوز هذه الازمة فإنها اثرت بشدة على النشاط الاقتصادي في البلدان العربية وغيرها.
2. تراجعت ربحية المصارف لتعكس الأوضاع الاستثنائية التي تهيمن على الأسواق جراء تداعيات تفشي وباء كورونا «كوفيد- 19» غير المسبوقة عالمياً.
3. أدى الحظر الجزئي وفرض الإغلاق العام إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي والذي انعكس بدوره على الأداء المالي للمصارف العالمية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الأداء المالي للمصارف محل الدراسة عن المتوسط العام لصافي أرباح المصارف المجمعة خلال الفترتين (2019- 2020) بأستثناء المصارف القطرية.
5. فيما يخص مجموعة المصارف القطرية حيث تبين وجود اختلاف معنوي عند مستوى أقل من 0,05 لصافي أرباحها عن العاميين (2019- 2020) عن المتوسط العام لصافي أرباح المصارف خلال ذات الفترة.
6. وجود تأثير سلبي قوى لجائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف التجارية العربية محل الدراسة, أدى إلى تراجع صافي الأرباح المجمعة بالعام الماضي 2020 مقارنة بالعام السابق له 2019 على المستوى العام.

التوصيات

في ضوء النتائج اعلاه فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. ضرورة ان تتبع المصارف العربية سياسة تحوطية لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها حتى لا تتعرض لخسائر ومشاكل مالية كما تعرضت له خلال هذه الجائحة.
2. استمرار الدعم الذي تقدمه المصارف المركزية من خلال تسهيل الاجراءات واتباع سياسة نقدية اكثر مرونة تتوافق مع ما فيه المصارف التجارية من مشكلات مالية بسبب الجائحة.
3. ضرورة التنسيق بين المصارف المركزية والتجارية في الدول العربية ووضع استراتيجيات مالية وخطط مستقبلية لمواجهة اي طارئ قد يحدث مستقبلاً.
4. الاستفادة من تجارب المصارف المركزية التي واجهت بشكل مرن ومهني الاثار السلبية للجائحة كالتجربة القطرية.
5. الاشادة بما قامت به المصارف المركزية العربية من اجراءات وسياسات نقدية ساهمت وبشكل كبير في تجاوز هذه الازمة من قبل المصارف العربية.

المصادر

اولآ: االمصادر العربية

1. الخزرجي، باسم رشيد، الخزرجي، عماد احمد، السامرائي، ورود يونس. (2020)." وباء كورونا كأزمة عالمية وتقييم آثاره الاقتصادية والمحاسبية على الاقتصاديات الناشئة (دراسة تطبيقية على قطاعي الطيران والسياحة، مجلة واسط للعلوم والطب). المجلد الثالث عشر – العدد الاول، ص20 – 30.
2. العنزي، نهلة نجاح. (2020). "العلاقات العامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وادارة الازمة الصحية (دراسة تحليلية لإدارة ازمة فايروس كوفيد 19 عبر صفحة وزارة الصحة في فيسبوك من 2020/3/21 حتى 2020/4/21)". مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 38، السنة، ص 462 – 486.
3. سلمان، اسماء خالد، عبد الله، رافد علي. (2020)." الكورونا (SARS CoV-2 ,COVID-19) واثرها الاقتصادي والصحي على المجتمع العراقي"، مجلة واسط للعلوم والطب، المجلد الثالث عشر – العدد الاول، ص31 – 37.
4. عبدو، احمد محمد. (2021). "(جائحة كوفيد 19 وتداعياتها على بنية النسق الدولي حالة عدم اليقين"). مجلة دراسات دولية – تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 84، ص 387–416.

5. تلجي، اسماعيل نعمان. (2020). ("الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة فيروس كورونا المستجد في دولة الامارات العربية المتحدة"، تحليل سياسات). – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1 – 12.

ثانياً: التقارير

1. الدكتور الوليد احمد طلحة. (2020). (التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية). صندوق النقد العربي، ص 1 – 47.

2. تقرير آفاق الاقتصاد العربي. (2021). صندوق النقد العربي، الاصدار الثالث عشر، ابريل، ص 1– 72.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Açikgöz Ö, Günay A.(2020). "The early impact of the Covid-19 pandemic on the global and Turkish economy". Turk J Med Sci. Apr 21;50(SI-1):520-526. doi: 10.3906/sag-2004-6. PMID: 32283904; PMCID: PMC7195973.
2. Maria Nicola, Zaid Alsafi, Catrin Sohrabi, Ahmed Kerwan, Ahmed Al-Jabir, Christos Iosifidis, Maliha Agha, Riaz Agha,"(2020). The socio-economic implications of the coronavirus pandemic (COVID-19): A review", International Journal of Surgery, Volume 78, 2020,Pages 185-193,ISSN 1743-9191.
3. Fernandes Nuno.(2020). " Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy". Electronic copy available , Revised, April 13,. https://ssrn.com/abstract=3557504
4. Asare, Prince, and Richard Barfi.(2021). "The Impact of Covid-19 Pandemic on the Global Economy: Emphasis on Poverty Alleviation and Economic Growth." *Economics* 8.(1): 32-43.
5. Mishra, Mukesh Kumar.(2020). "The World after COVID-19 and its impact on Global Economy.": 1-12.
6. Ozili, Peterson K and Arun, Thankom,(2020). Spillover of COVID-19: Impact on the Global Economy (March 27). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3562570.

رابعاً: روابط من الانترنت

https://www.independentarabia.com/node/105091
https://www.aleqt.com/2020/04/04/article_1797106
https://uabonline.org/ar
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog033220
https://www.aleqt.com/2020/04/04
https://alghad.com